تطور القضية الفلسطينية وحق تقرير المصير

د. أبوالقاسم أحمد أبوهديمة*

المقدمة

قد تكون لنشأة الصهيونية الدور الأكبر في المشكلة الفلسطينية وإن ظهور تلك الحركة التي واكبت عهود الفترة الاستعمارية الحديثة والتي كانت بالفعل تنحدر من أصول أوروبية حديثة من حيث التكوين ونشأة ولقد صورت الصهيونية اليهود على أنهم شعب فلسطين الأصيل وادعت أن الدولة اليهودية القديمة صبغت بالطابع اليهودى في العقيدة الدينية والتاريخ واللغة والحضارة ولكن الحقيقة التاريخية تدحض المزاعم الصهيونية في وجود حق تاريخي لليهود في فلسطين وتنفي عنهم كذلك استمرار بقائهم وانتسابهم إلى الشعب الفلسطيني الذي تأكدت عروبته منذ قرون طويلة وإن العبريين الأوائل لم يكونوا أصلاً في فلسطين وإن كانوا قد تمكنوا من إقامة دويلة لهم في الجزء الداخلي الفقير منها، ولكنها كانت حدثاً طارئاً في تاريخ البلاد سرعان ما اندثرت مثل غيرها من الأمارات القديمة دون أن تترك أثراً يعتد به لا في تاريخ فلسطين ولا في حضارتها وإذا كان إعلان قيام إسرائيل لا يعترف إلا "بأرض إسرائيل على أنها أقدم تسمية للبلاد فإن في ذلك مغالطة تاريخية كبيرة تدحظ ثورات.." اليهود أنفسهم إذا ذكرت" أرض كنعان" و"أرض الفلسطينيين على أنها أقدم تسميتين كانتا قائمتين قبل هجرة العبريين ولازمتا أقامتهم فيها، واستمرا بعد زوال الدولة اليهودية القديمة (عبد العزيز، 1980، 584)، كما عرفت فلسطين على غرار العديد من مناطق العالم عهود كثيرة فكانت للفنيقيين دولة وللعرب الكنعانيين دولة كما عرفت حكم الفراعنه والبابليين والأشوريين والرومان إلا أن ما يميز فلسطين على باقي العالم أنها كانت مهد الديانات السماوية وموطن الرسل والأنبياء ويثبت التاريخ لنا أن العنصر العربي ظل عبر مختلف الحقب في تاريخ فلسطين والذي يمثل الغالبية العظمي في حين أنه على امتداد التاريخ المعروف الذي يقترب من خمسين قرناً قبل الإسلام لم يعرف لليهود دولة قوية في فلسطين إلا في تلك الفترة التي بدأت بحكم (داود عليه السلام) وضعفت بعد وفاة أبنه سليمان 1015–950 قبل الميلاد ولم تتعد سيطرتهم الحقيقية منه أربعين عاماً حسب كتب اليهود أنفسهم.

ولقد شكلت القضية الفلسطينية اهتماماً بالغاً خلال الأعوام الماضية للسياسة العربية وحتى الشعبية من اجل عودة فلسطين إلى الأمة العربية وشهدت المنطقة العديد من الحروب والتي كان هدفها تحقيق الحقوق المشروعة للأمة العربية، وبالرغم من الانتكاسات التي مرت من خلال

* جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن.

المواجهات مع الكيان الإسرائيلي، غير أن تلك الانتكاسات لم تكن عائق نحو مواصلة المسيرة حتى تحقيق الهدف المنشود والتي كانت رغبة فريق من هذه الأمة في انتهاج مواصلة الكفاح المسلح ورأت أن الطريق الأمثل في المقاومة الشعبية حتى تحرير الأرض بينما نجد تخاذل العديد من النظم السياسية العربية نحو نصرة الشعب الفلسطيني وإطلاق العديد من المبادرات السلمية مع الكيان الإسرائيلي.

وبالتالي يمكن التركيز في هذا البحث على تلك المبادرات وتطورها من خلال السياق التاريخي لهذه المبادرات وما مدى اتساقها مع الواقع على الأرض وهل هذه الحلول أيضا تؤكد بالفعل على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؟ وهل هناك استجابة سواء على المستوى الدولي أو من الطرف الأخر المعنى بهذه الحلول والمبادرات؟ وما موقف المجتمع الدولي حيال قراراته بشأن هذه القضية؟

إن الأمر يتطلب في هذا البحث الخوض في هذه المشكلة وبشكل مختصر نحو تطور القضية الفلسطينية منذ نشأة الصهيونية كحركة عنصرية واكبت الحملة الاستعمارية الحديثة الأوروبية التي شهدتها المنطقة العربية وكذلك معالجة المجتمع الدولي لمتابعة أزمة الصراع لمدة أكثر من نصف قرن ويزيد.

مع التركيز على أهم الانتفاضات الشعبية التي قام بها الشعب الفلسطيني وتأثيرها على مسرح الأحداث.

كما ينبغي الوقوف على الحلول المقترحة سواء من الجانب العربي الرسمي أو من القيادات الفلسطينية التي تقدمت بالعديد من المبادرات نحو الكيان الإسرائيلي من أجل تحقيق السلام الشامل حسب مبادراتها السلمية مع هذا الكيان.

وتتمثل خطة هذا البحث وفق الخطوات التالية

أولاً:أهمية البحث

تنبع اهمية البحث هذا باعتبار القضية الفلسطينية هى قضية مركزية بالنسبة للعرب والمسلمين وهاتان دائرتان يقع عليهم العبء كثير اتجاه هذه القضية ووضع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في أولويات أعمالها مع الدول والمنظمات العالمية حتى يعود الحق لأصحاب القضية.

ثانياً:أهداف البحث

- يهدف هذا البحث إلى التطورات التى صاحبت القضية الفلسطينية منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين.
- كما يهدف أيضاً إلى التعريف بالقضية الفلسطينية والمراحل التى مرت بها.

- يهدف هذا البحث أيضاً بالمبادرات والإتفاقيات العربية والفلسطينية مع إسرائيل مند الاعتراف بها بالمنظمة الدولية.
- من ضمن أهداف هذا البحث معالجات القرارات الصادر عن المجتمع الدولي والمتمثل في الأمم المتحدة.

ثالثاً: الإشكالية البحثية

علاقة العرب والمسلمين في المحافل الدولية اتجاه مايتخذونه من قرارات ومواقف حيال معاناة الشعب الفلسطيني:

- تبني علاقات اقتصادية وتعاونية مع الدول الداعمة للقضية الفلسطينية .
- مقاطعة الدول التي تدعم المحتل العنصري الإسرائيلي واتخاذ مواقف حازمة اتجاهها .
- كيف وعلى أي أساس يمكن لممارسة الحق الفلسطيني في تقرير المصير على كامل ارض فلسطين التاريخية .
- كيف يتم التعايش في نهاية المطاف بين الفلسطينيين واليهود إذا كتب للعملية السياسية النجاح
- هل يكون للأمم المتحدة رغم أن هذه المنظمة التي تعمل بمعايير مزدوجة بإيجاد الحلول المناسبة لحق تقرير المصير .

رابعاً: فرضية البحث

- يفترض هذا البحث فرضية واحدة مفادها أن كافة المبادرات والقرارات والإتفاقيات وخاصة التي يرعها فيما يسمى الراعي الأمريكي هي عبارة عن ضمان أمن إسرائيل الثابت الذي لاتتغير في السياسة الأمريكية والتي ربطت بالتحول الديمقراطي في المنطقة شرطاً للوصول إلى تسوية فلسطينية إسرائيلية حسب الرؤية الأمريكية .
- وجاءت القضية الفلسطينية لتجسد التضحية من أجل مصالح أمريكا في المنطقة على حساب معاناة الشعب الفلسطيني وعلى حساب أيضاً المصداقية الدولية و إنهاء حالة الاحتلال.

خامساً: منهجية البحث

ترتكز المنهجية البحثية على المنهج التاريخي وكذلك المنهج القانوني اى المبادئ القانونية للقانون الدولي .

وبهذا نأمل بأن تسهم هذه الدراسة أسهاماً متواضعاً في تطور القضية الفلسطينية من خلال المحطات التاريخية التي مرت بها وخصوصا في مسالة الصراع العربي الإسرائيلي والإخفاقات التي صاحبتها على وجه الخصوص.

وسوف ينصب البحث حول تلك الفرضيات والإشكاليات والتي سبق الإشارة إليها، والتي ارتبطت بالأجيال العربية لأكثر من نصف قرن ويزيد من المعاناة والتجاهل المجتمع الدولي اتجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومن هذه الزاوية فان البحث يحاول الإجابة عن هذه التساؤلات والفرضيات.

أولاً: مطامع الحركة الصهيونية

تعتبر الفترة فيما بين انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية في شهر أغسطس 1897م وحتى التصديق على صك الانتداب البريطاني على فلسطين في 24 يوليو عام 1922م، من أهم المراحل لنشاط الحركة الصهيونية، ومن أهم الفترات التي كثر فيها حديث قادة الفكر والزعماء الصهاينة عن الدولة اليهودية وحدودها في نظر هؤلاء المتعصبين في معتقداتهم وأهدافهم،وغاياتهم،وترجع كلمة العنصرية كنظرية تدعو إلى ضرورة الحفاظ على نقاء العنصرية وتفوقه وعدم اختلاطه مع الأجناس الأخرى، وسيطرته على سائر الأقوام وفي هذا المعنى دعوة صريحة على إن يكون العنصر اليهودي ذات نقاء باعتبارهم شعب الله المختار وفي الوقت نفسه تعتبر حركة عنصرية دينية استطانية تعمل على تهجير اليهود إلى ارض الميعاد وفي الوقت نفسه أيضاً تقوم بواسطة العنف والإكراه بطرد السكان ألأصليين لهذه الأرض.

وان هذه المرحلة بمثابة حجر الأساس الذي كان على الحركة الصهيونية أن تستند عليه في نشاطها خلال المرحلة التالية فكان على الحركة الصهيونية خلال هذه المرحلة أن تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية والتي بواسطتها يتم دفع الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها السياسية وتلك الأهداف هي:

1- الحصول علي التأييد السياسي الدولي لمطلب الحركة الصهيونية بما يسمى بحق اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين.
2- تجميع اليهود حول راية الصهيونية ودفعهم لمشاركة الحركة الصهيونية في نشاطها من أجل إقامة الدولة اليهودية.
3- أيجاد كيان يهودي وهو أمر واقع على الإقليم المراد الاستيلاء عليه ، ليكون مستقبلا للوطن القومي اليهودي ويأتي ذلك بواسطة الاستعمار الاستيطاني.

وعلى ذلك، وانطلاقاً من هذه الأهداف كان على الصهيونية أن تبلور بشكل رسمي أو غير رسمي تصورها للإقليم المراد الحصول عليه لإقامة الوطن القومي اليهودي، حتى يكون العمل على تحقيق الأهداف السالفة الذكر على أساس موضوعي وواضح المعالم. ومن هنا كان على الصهيونية أن تحدد الإقليم حتى يمكن أن تتباحث وتحصل على التأييد والموافقة الدولية على مطالبها الإقليمية (رياض، 1989، 48-49) غير أنه يلاحظ التساهل من الجانب العثماني في

فلسطين على وضع اللبنة الأولى للدولة اليهودية نتيجة لضعف الولاة وفساد البعض منهم وعدم اهتمامهم بمستقبل فلسطين والظروف المحيطة بالدولة العثمانية، وقد تمكن اليهود من خلال الحكم العثماني من شراء الأراضي الفلسطينية بين عامي 1908- 1914م وذلك بالوسائل الآتية:

1- شراء أراضي الغائبين من غير الفلسطينيين الذين هاجروا من فلسطين.

2- شراء الأراضي من الحكومة العثمانية التي قامت ببيعها بالمزاد العلني نتيجة عدم تمكن أصحابها من دفع الضرائب عنها.

3- شراء الأراضي من الفلسطينيين أنفسهم (الكيالي، 1971، 25).

وكان هدفهم خلال هذه الفترة من الزمن شراء الأراضي من اجل الاستقرار في فلسطين وعدم مغادرتها، ولهذا فقد دفعت المنظمات الصهيونية اليهود باتجاه شراء الأراضي أو الاستيلاء عليها بأي وسيلة أخرى وزراعتها والتوطين فيها.

وقد عملت الصهيونية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1- توطين المزارعين والفنيين والصناعيين اليهود في فلسطين بكل الطرق الممكنة لتملك الأراضي الزراعية ونشر الزراعة اليهودية في فلسطين.

2- تنظيم اليهود في العالم وربطهم برابط قومي واحد، وتثبيت فكرة الوطن القومي اليهودي المزعوم.

3- اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء الدويلة اليهودية وهو هدف الصهيونية الأول.

4- تنظيم الهجرة اليهودية الى فلسطين، فقد تأسست العديد من الجمعيات في جميع أنحاء أوروبا لتشجيع الهجرة وتقديم المساعدات المالية (حمدان، 1967، 127).

في الوقت نفسه استخدمت الصهيونية كل الوسائل من أجل دفع اليهود للهجرة الى فلسطين وإقامة الدولة اليهودية عليها، سواء كان ذلك عن طريق الترغيب أم التهديد واستثمار حماس اليهود المتدينين وإيهامهم بإقامة الدولة اليهودية طبقا لما جاء بالكتب المقدسة، وإيهام اليهود أيضاً بالحركات القومية أنذلك في أوروبا والذين تأثروا بتلك الحركات بإقامة دولة قومية تجمع اليهود من مختلف دول العالم.

وقد عمل بعض المفكرين الصهاينة على ربط وجود الدولة اليهودية في فلسطين بحماية المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية، كما حاول مفكرون صهاينة آخرون إخفاء النزعة الاشتراكية على ألصهيونيه من اجل أن تتسع لليهود من ذوي الاتجاه الاشتراكي وتوفير الدعم

والحماية لها من المؤسسات الاشتراكية والدولية،غير أن الواقع أثبت إن للحركة الصهيونية طبيعة خاصة بها تنفرد بها عن الحركات السياسية العالمية.

فالحركة اليهودية ليست حركة دينية لانها لا تضم عدة اتجاهات حيث أنها تضم أحزاب دينية مثل حزب أغودات إسرائيل وحزب مزراحي والأحزاب المعادية للدين مثل الحزب الشيوعي(الحزب الشيوعي العبري) وحركات علمانية مثل الرابطة الإسرائيلية لليهود العلمانية والحركة الإصلاحية (الفتلاوي، 1990، 60) بالإضافة إلى علاقة اليهود بالماسونية وتوجيه تلك المحافل الماسونيه في خدمة اليهود،والدليل على ذلك أن هناك الكثير من العادات والتقاليد لدى الماسونية مقتبسة من معبد سليمان (النعمي، 1982، 123). غير انه في حكم المؤكد أن الصهيونية جزء لا يتجزاء من حركة الرأسمالية الأوربية في سيرورتها الى إمبريالية عالمية، وان حركة التصهين لم تبق حكراً على اليهود، في الأساس لأنها نتاج النظرة الأوربية الاستعلائية ضد العرب، حيث اندرجت المقولات الغيبية التوارثية وبشكل والشوفانية الغربية حول النقاء العرقي والرقي الحضاري وتعميم النموذج الأوربي قصراً على جميع بلدان العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن نظرة الأوربيين إلى اليهود تتميز بالاحتقار الشديد،ونعتهم بكافة النعوت السيئة كالبخل والبغاء والقذارة والربا والانغلاق والبلادة الذهنية والجهل، وغيرها من النعوت الأخرى لذلك كانوا يسعون للتخلص منهم وليس رحمة بهم أو إنقاذاً لهم من حياة الانعزال،وحتى أن المصلح البروتستانى الشهير (مارتن لوثر) الذي اتهم في بداية حياته بالدفاع عن اليهود عاد فألف كتيباً في أواخر أيامه اسماه (عن اليهود وأكاذيبهم) قال فيه (من الذي يمنع اليهود من العودة إلى بلادهم في المنطقة اليهودية لا احد طبعا وعلينا تزويدهم بكل ما يحتاجون إليه في رحلتهم حتى نتخلص منهم إنهم عبئ ثقيل علينا وشؤم على وجودها) (ظاهر، 1989، 45).

وعلى كل حال أن الحركة الصهيونية قد سيطرت على أصحاب السلطة في العالم الغربي وخصوصا في احتضان الدولة الأمريكية للوبي اليهودي بعد الحرب العالمية الثانية فأصبح اليهود بكافة مؤسساتها والنشاط القومي اليهودي في أمريكا وكان له الفصل في سيول السياسة الخارجية الأمريكية وقوفها مع القضايا اليهودية لمدة تزيد عن ستين عاماً بعد ما كان الاروبيين داعمين لهذا الكيان العنصري في فلسطين وما صدور وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا إلا دليل على التواطؤ الأوروبي مع الحركة الصهيونية حيث أعطى هذا الوعد لمن لا يستحق، وبعد ذلك بدا فصل جديد في مسيرة تطور القضية الفلسطينية.

ثانياً: مسير النضال الفلسطيني بين الكفاح المسلح والانتفاضة

منذ قيام ما يسمي دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية (1948) وقيام اليهود العنصريين والصهاينة بنقل أفواج من كافة أصقاع العالم للهجرة المنظمة إلى فلسطين، وذلك بحجة عودتهم إلى أرض الميعاد، ونظراً لخطورة الأوضاع وتهديد العرب بالقوة المسلحة بالهجرة الإجبارية من أراضيهم بعد تواطؤ الغرب مع الصهاينة وبالتالي قامت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى داخل الأراضي الفلسطينية ،ولكن في حقيقة الأمر كان هناك هبات فلسطينية ضد اليهود،وظهرت مع بداية الستينات إلى وجود الحركة النضالية المسلحة تحت مسمى منظمة التحرير الفلسطينية والتي تضم كافة الفصائل المقاومة وهذا لجمع العمل المسلح تحت أطار مؤسسي مسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وقد أنضوي في هذه المنظمة جميع ألوان الطيف السياسي وعلى مختلف مشاربها الإيديولوجية لكن كان الفضل الأكبر والمؤسس هو حركة فتح وقد دخلت إلى ساحة القتال المباشر، وأهمها حركة الكرامة بالإضافة إلى بعض الهجمات النوعية ضد مواقع إسرائيلية حتى جاء عام 1967م وتحديدا شهر يونيو وعندما حدث الزلزال الكبير في المنطقة واحتلال إسرائيل للعديد من الأراضي العربية فاحتلت قطاع غزة وسيناء المصرية وعلى اتجاه أخر احتلت القدس الشرقية والضفة الغربية كما احتلت أيضا الجولان السورية خلال فترة ستة أيام نتج عنه تراجع المقاومة الفلسطينية من مناطق التلامس المباشر مع العدو وأصبح أمامها إلا التعامل مع النظم العربية فيما يسمى بدول الطوق خاصة لبنان والأردن ولكن هذا التعايش الفلسطيني العربي لم يعمر طويلا واسوا ما حدث هو القتال الذي حدث بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مع بداية شهر سبتمبر (1969).

وإحداثه مجازر بين الطرفين وبالتالي فقدت المقاومة موقع قدم لمواجهة العدوان الإسرائيلي وذلك أصبحت تبحث عن مكان آخر لمواصلة النضال فكانت الجبهة اللبنانية هي الأنسب رغم الاتفاقات العربية من جهة وفلسطينيون ولبنانيون من جهة أخرى غير أن المقاومة الفلسطينية بدأت بالفعل في التواجد المسلح مع بدايات السبعينيات من القرن الماضي بلبنان ولكن حدوث الحرب الأهلية في لبنان (1975) قد أثر على المقاومة المسلحة الفلسطينية نظراً للتدخل الخارجي سواء كان عربي أو أجنبي في الشأن اللبناني، ومع حلول عام 1982 حصلت أحداث مؤلمة في مسيرة النضال الفلسطيني إذا قامت إسرائيل باجتياح لبنان في ذلك الصيف واحتلت عاصمته بيروت وحصلت مذابح خاصة في الطرف الفلسطيني وعلى سبيل المثال لا الحصر ما وقع في مذبحة (صبر وشتيلا) من قبل العدوان الإسرائيلي بالتعاون مع ميليشيات محلية عميلة متعاونة مع إسرائيل وبالرغم من الحصار والدمار في لبنان فرض العدو الإسرائيلي خروج المقاومة من لبنان ولم يكن لدى الفلسطينيين خيار آخر إلا الذهاب إلى مكان آخر حتى ولو كان بعيداً عن أرض الوطن وقررت المقاومة الذهاب إلى تونس وقد طويت صفحة من النضال الفلسطيني.

وبالتالي كان الاتجاه الفلسطيني نحو وجهة أخرى، وهي العمل السياسي من خلال الانتفاضات الشعبية والعصيان المدني داخل الأراضي الفلسطينية ولكن فكرة الانتفاضة الشعبية لم تكن حديثة الولادة، وحدثاً عابراً في تاريخ الكفاح الوطني الفلسطيني حيث يمتد هذا التاريخ لأكثر من مائة عام مارسته بأشكال عديدة وكانت أول انتفاضة عام (1920) ومروراً بالسنوات التالية 1929، و 1933، و 1935، و 1936، و 1965، و 1987، و 2000 وتلك الأخيرة التي تعرف بانتفاضة الأقصى الشريف بعد محاولات من قبل الاحتلال تدنيس المسجد الأقصى المبارك.

ويمكن استعراض الانتفاضتان الأخيرتان وهما:

1- انتفاضة عام 1987

جاءت تلك الانتفاضة نتيجة الإحباط المستمر الذي يعانيه الفلسطينيون حيال عدم إيجاد حل عادل لقضيتهم الوطنية، وفشل كافة المحاولات الإقليمية والدولية في بلورة حل مناسب لهذه القضية بعدما شكل قيام ما يسمى (دولة إسرائيل) أكبر تحد دولي لتحقيق حق شعب لم يقرر مصيره بعد وهذا ما حرك شبيبة الأرض المحتلة في الاندفاع نحو الجهاد والمواجهة،مع الاحتلال، بعد الإخفاق السياسي في كامب ديفيد، في إعطاء الفلسطينيين أكثر من حكم ذاتي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعزل عن حقهم في تقرير المصير، وتعرضت المقاومة الفلسطينية، كما أسلفنا إلى الضرب والتهجير بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982م، وتشتت آلاف الفلسطينيين نتيجة هذا الغزو في بعض الأقطار العربية، وما رافق ذلك من مرارة متصاعدة عند فلسطينيين الداخل والخارج ثم تراجع الاهتمامات العربية الرسمية بالقضية الفلسطينية طوال مرحلة الثمانينات مع تقدم النزاعات الإقليمية والقطرية في جدول هذه الاهتمامات، إلى أن تكثفت الجهود الدولية، بمواكبه جهود إقليمية في المنطقة العربية وخاصة منذ عام 1981م لاستئناف عقد المؤتمر الدولي من أجل إنجاز التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وللقضية الفلسطينية، وبالتالي بروز الاتجاه السياسي الفلسطيني الداعي إلى الدخول في عملية التسوية من خلال الضغط على المجتمع الدولي بواسطة الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، لعله يكون عامل ضغط يتحسن معه الموقع الفلسطيني المفاوض في المؤتمر الدولي لإحلال السلام الدائم في المنطقة (السيد، صايغ، 1992، 65)، وقد أثرت الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي وشلت الحركة اليومية لهذا الكيان، مما اضطره للتعامل معها بأكثر قسوة وعنف، لأنه متعود على الحروب التقليدية مع جيوش نظامية، وكان يعمل على تطوير مؤسسته العسكرية على هذا الأساس ولم يجد نفسه أمام هذا الاختيار الصعب وهذا المأزق إلا بالامتثال لإرادة الناس ولكن قبل الدخول في هذا الخيار قام بزج مئات الآلاف في السجون وترحيل قيادات الانتفاضة في الداخل إلى جنوب لبنان في منطقة تعرف

بمرج الزهور للضغط على الأهالي بالتوقف عن الانتفاضة. ولكن بالرغم من هذه الضغوط إلا أنها استمرت لخلق واقع جديد على الأرض مما اضطر الإسرائيليون إلى التفاوض فيما عُرف بمؤتمر مدريد للسلام مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، ليس رغبة في السلام بل هو الخروج من مأزق الانتفاضة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبهذا أجبرت الانتفاضة المحتل بالجلوس على مائدة المفاوضات لغرض اكتساب الوقت وإخماد الانتفاضة الفلسطينية ومع هذا قدمت الانتفاضة أوراق الضغط للجانب الفلسطيني من أجل تعزيز موقفه في المفاوضات حتى يكون يمارس نوعاً من الضغوط لصالحه وينتج عن تلك المفاوضات وما يعرف باتفاقات (أوسلو) والتوقيع عليها في البيت الأبيض بواشنطن في13 سبتمبر 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بإنهاء العداء وأعمال الحرب والكفاح المسلح والعمل على إقرار التعايش والسلم الذي ينتج عنه ميلاد السلطة الفلسطينية.

2- انتفاضة الأقصى

في يوم 2000/9/28م هب الشعب العربي في فلسطين للذود عن قدسية المسجد الأقصى في وجه شارون رئيس حكومة الاحتلال فيما بعد محاطاً بالعديد من قوات الاحتلال وسقط الشهداء بالمئات وجرح الآلاف من الفلسطينيين وباتت تعرف هذه الانتفاضة بانتفاضة الأقصى. وإذا كانت انتفاضة 1987م قد ولدت اتفاق سبتمبر (1993م) المعروف باتفاق المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي (أوسلو) لوضع حد لانتفاضة عام (1987م) وبعد سبع سنوات من مولد الاتفاق المذكور، انتهى الأمر إلى انتفاضة جديدة في سبتمبر (2002) تصاعدت وثيرتها بأسرع مما كان متوقع أكثر الأطراف حماساً للتعبير عن الغضب الفلسطيني تجاه الشروط الإسرائيلية للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية وبالمقابل كانت إجراءات الجيش الإسرائيلي مع همجية المستوطنين اليهود أكثر وحشية ودموية.

وتؤكد هذه الانتفاضات المتتابعة أن السلام الذي تملى فيه الشروط المنافية للحق والعدل والشرعية هو مجرد حالة مؤقتة لا توفر الاستقرار لجميع الأطراف على حد سواء فلقد أدت عملية الضغط على الفلسطينيين لقبول شروط السلام في ظل اتفاقات المرحلة الانتقالية كما حدث في كامب ديفيد(2) التي تأكد فيها الفلسطينيون تماماً أن إسرائيل رغم مرور عشر سنوات على بدء مسيرة التسوية السلمية لا تزال تنطلق من مفاهيم الأمن المتصلة بالحدود الآمنة القابلة للدفاع عنها في مواجهة الهجمات التقليدية والعمليات المسلحة المحدودة مما يجعلها لا تقبل بدولة فلسطينية كاملة السيادة وأن التجمعات الاستيطانية الكبيرة في فلسطين المحتلة ستظل تحت سيادة إسرائيل، وأن إسرائيل تسعى جاهدة لضم القدس الشرقية رسمياً بعد محاولات ضمها بالاستيطان واقعياً وأنها

ترفض الاعتراف بحق العرب عموماً ورفض العدو للنازحين العرب الفلسطينيين بالعودة تحديداً إلى داخل الخط الأخضر (كاخيا، 2001، 25) وترافق أيضاً صعود التيار اليميني المتطرف داخل إسرائيل عبرت عنه مواقف تكتل الليكود بزعامة شارون الذي تنكر لاتفاقيات التسوية مع الفلسطينيين وتبني رسمياً سياسة القبضة الحديدية منذ وصوله للسلطة في فبراير 2001 وفي ظل أخفاق الخيار الدبلوماسي وتصاعد حدة المواجهة للفلسطينيين اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية لتضع حداً فاصلاً بين مرحلتين في عملية التسوية مرحلة أوسلو وما تعنيه من مساومة وتنازلات على حساب الحقوق الفلسطينية ومرحلة إعادة تشكيل الموقف الفلسطيني الرافض لكل هذه الأساليب مستنداً إلى قاعدة شعبية واسعة بمشاركة كل القوى الفلسطينية بما فيها تنظيمات حركة فتح التي تقودها السلطة الفلسطينية.

وبالرغم من أن الانتفاضة الفلسطينية بدأت سلمية الطابع، إلا أن أساليب القمع والبطش وبكل وحشية التي لجأت إليها إسرائيل لمواجهة وقائع الانتفاضة كان عامل حاسم في تصعيد المقاومة الفلسطينية واتخاذها الطابع المسلح تحت استخدام الجيش الإسرائيلي والموستطنين اليهود لكافة الوسائل الحربية ضد شعب أعزل من التسليح (كنبار، السوداني، 2006، 110).

وجاء التطور الأكثر خطورة عندما قامت القوات الإسرائيلية باحتلال مناطق ما يسمى بالحكم الذاتي التي تسطير عليها السلطة الفلسطينية والقضاء على كافة مقراتها الإدارية والأمنية وإنهاك قدرتها على السيطرة الميدانية على تلك المناطق ووصل الأمر إلى محاصرة المقاطعة التي تضم المقر الرئيسي للسلطة وكذلك تدمير أغلب المباني التي يتكون منها ومحاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات بداخله باعتباره يتحمل المسؤولية في عدم السيطرة على الانتفاضة وكذلك فشل ما يعرف باتفاقيات أوسلو السلمية الموقعة بين الطرفين كما قامت قوات الاحتلال خلال هذه الفترة بقتل العديد من القيادات الفلسطينية وخصوصاً القيادات التي ترفض خط التسوية وزج الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني بالسجون الإسرائيلية.

وقد دخلت أمريكا على خط المشكلة في عدم التعامل الدبلوماسي مع الرئيس عرفات ومحاولة إيجاد قيادة بديلة واتخذ الأوربيون المواقف نفسها من هذه القيادة إلا ما نذر واستمرت تلك المواقف حتى قتل عرفات واستشهاده على يد الإسرائيليون وإفساح المجال أمام قيادة أخرى تكون مقبولة من الطرف الأمريكي والأوروبي وتكون أيضاً شريكه في الحلول السلمية مع إسرائيل وتحترم اتفاقيات الموقعة معها من وجهة نظر الأمريكية.

وقد أفرزت الانتفاضة الشعبية العديد من المعطيات والدلالات الخاصة بالصراع والحلول السليمة المقترحة (كنبار، السوداني، 11-12) وأهمها:

أولاً: طرحت الانتفاضة العديد من الأسئلة فيما يتعلق بمضمون التسوية التي حددتها اتفاقية أوسلو وآلية تنفيذها ومدى الزاميتها وجدوى الانفراد الأمريكي برعايتها، وفي كل ذلك مثلت الانتفاضة استفتاء شعبياً رافض للحلول السليمة نظراً للانحياز الأمريكي الواضح والسلوك الإسرائيلي العدواني.

ثانياً: تمكنت الانتفاضة الفلسطينية من تعزيز البعد الفلسطيني للصراع وأكدت أن الهوية الفلسطينية طرفاً وندا أو مكافئاً للطرف الإسرائيلي كما أنها وثقت من أواصر اللحمة الاجتماعية والسياسية بين فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك فلسطيني عام 1948 الذين كان لهم التفاعل الكبير مع ما يحدث في المناطق الفلسطينية المحتلة بل أنهم شاركوا فعلاً في فعاليات الانتفاضة.

ثالثاً: شكلت الانتفاضة الفلسطينية قيداً لحدود التنازلات التي يمكن أن تقدمها القيادة الفلسطينية للطرف الآخر بل زودته بعنصر من عناصر القوة لمفاوض الفلسطيني.

رابعاً: أكدت وقائع الانتفاضة الفلسطينية إخفاق الآلة العسكرية الإسرائيلية في إرغام الشعب الفلسطيني على القبول بالشروط الإسرائيلية للتسوية كما استطاعت المقاومة الفلسطينية تطوير قدراتها القتالية حتى أصبحت قادرة على توجيه ضربات مؤثرة في العمق الإسرائيلي وهو ما شكل تهديداً جدياً للأمن الإسرائيلي وصعوبة الموقف الإسرائيلي في التعامل مع تلك الحروب.

خامساً: ساهمت الانتفاضة في إعادة تفعيل البعد العربي للقضية الفلسطينية وخصوصاً من الشعوب العربية التي ظهرت في مظاهرات عارمة مؤيدة للشعب الفلسطيني مما أحرج النظام العربي الرسمي وجعله يهتم بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية قومية .

أما على الجانب الآخر من الصراع فقد أثبتت الممارسات والوقائع، وعلى نقيض من خطابها المعلن أن إسرائيل ليست مستعدة للسلام مع العرب والفلسطينيين وليست راغبة فيه وما استمرار الاستيطان ومصادرة الأرض العربية وتغيير المعالم العمرانية والديمغرافية للقدس ومحيطها بهدف فرض حقائق على الأرض، وإرغام الطرف العربي على القبول بها كأمر واقع، إلا مؤثرات حاسمة تدل على أن إسرائيل لا تسعى إلى إقامة سلام متوازن وشامل وقابل للبقاء بل تسعى إلى تكريس تفوقها ومد هيمنتها، وما أفعال وأعمال النخبة السياسية الإسرائيلية على الأرض تدل عكس ذلك (البرقاوي، 2001، 18).

وما تروج له الوسائل الإعلامية وقادة إسرائيل بأن السلام هو ما تسعى إليه في آخر المطاف إلا لتحسين صورتها في الرأي العام العالمي ونوعاً من العلاقات العامة.

لقد فقدت إسرائيل على الساحة الدولية الكثير من المتعاطفين معها وخصوصاً في أوروبا التي كان الرأي العام فيها دائماً متجاوب مع الاتجاه الإسرائيلي وشاهدنا العديد من الأوروبيين المتضامنين مع الشعب الفلسطيني هذا يدل دلالة واضحة على أن الرأي العام الأوروبي أخذ اتجاه آخر نحو تأييد الحقوق الفلسطينية المشروعة وبالتالي كسبت القضية الفلسطينية متعاطفين جدد بعد المجازر والقمع الوحشي الإسرائيلي.

إن الانتفاضة الفلسطينية ساهمت في الاستجابة الشعبية العالمية لمناصرة هذه القضية كما وضعت الأطراف الدولية أمام خيار لحل هذه القضية وفق القانون الدولي والشرعية الدولية حسب القرارات الصادرة عنها أو ظهور المجتمع الدولي بالمتواطئ المستمر مع الكيان الإسرائيلي.

ثالثاً: الحلول السلمية المقترحة وحق تقرير المصير

تلك الحلول المقترحة جاءت من الجانب الدولي وذلك من سنة1947 بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكان أول قرار دولي يحمل رقم 181 للعام 1947م صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يقترح إقامة دولتين مستقلتين إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية عربية مع وجود اتحاد اقتصادي فيما بينها وتكون القدس كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولي خاص وكان من المقرر أن تدار من قبل مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة لفترة عشر سنوات، ، يعاد النظر في نهايتها في الخطة ويكون سكان المدينة أحراراً في الإعراب عن رغباتهم عن طريق استفتاء عام.

وجاء قرار الجمعية العامة 194 للعام 1948م يعالج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وقد نص على الآتي:

اللاجئون الراغبون في العودة إلى ديارهم والعيش في سلم مع جيرانهم ينبغي أن يسمح لهم بذلك في أقرب موعد عملي ودفع تعويض عن ممتلكات أولئك الذين يختارون عدم العودة، وكذلك عن الخسائر أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات حيث ينبغي بموجب مبادئ القانون الدولي أو من باب الأنصاف أن تعوض عنها الحكومات أو السلطات المسؤولة، كما صدرت الجمعية العامة القرار رقم 212 للعام 1948م والذي يمثل مسألة تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين وبعد ذلك أنشأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) بموجب القرار (302) للعام 1949م والذي عهد إليها بتولي جميع مسؤوليات الإغاثة تجاه اللاجئين الفلسطينيين (حداد، 1985، 7-13) في تقديم المعونة الإنسانية اتجاه هذا الشعب الذي يخضع تحت براثين الاحتلال لتخفيف وطأة المعاناة على كاهل المواطن الفلسطيني وهذا أضعف الإيمان من تلك المنظمة الدولية التي تكيل بمعايير منحازة إلى إسرائيل.

في عام 1967 وبعد الحرب العربية الإسرائيلية صدر قراراً من مجلس الأمن يحمل القرار رقم (242) والذي ينص على عدة خطوات من بينها:

أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلتها في النزاع الأخير.

ب-إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بالسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام

ج- حماية حرية الملاحة في الممرات الدولية وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين (حداد، 33).

وهذا القرار يبين بكل وضوح تقسيم فلسطين ومن معطيات التي ارتكز عليها القرار غير أنه أصبح حبراً على ورق منذ إعلانه في 1967/11/22م ولم يتم تنفيذه على الأرض.

وقد توالت القرارات الأممية بشأن القضية الفلسطينية ومن أهمها القرار رقم (338) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وجاء أيضاً عقب حرب (1973) والقاضي بوقف إطلاق النار والتنفيذ الفوري للقرار رقم (242) بغية إحلال السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

كما صدر في اليوم التالي القرار رقم (339) وأعقبه بعد ثلاثة أيام بالقرار رقم(340) واللذان يؤكدان على تطبيق السلام وإيقاف الأعمال الاستفزازية بين الطرفين العربي والإسرائيلي.

كما توالت تلك القرارات في سنة (1979) القرار رقم (446) الصادر عن مجلس الأمن وفي عام (1980) القرار رقم (465) والقرار رقم (476) من العام نفسه (1980) وجل تلك القرارات كانت تؤكد حق الجانب الفلسطيني في أرضه من التوسع في إقامة المستوطنات وكذلك العمل على تأخير التوسع الديمغرافي بما في ذلك القدس الشريف وأي إجراءات إدارية وتشريعية من أجل تغير الطابع الخاص بالمدينة وخاصة مركز القدس لا صحة لها من الناحية القانونية.

كما واكبت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات الماضية مجلس الأمن الدولي في إصدار العديد من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين المهاجرين من ديارهم دون وجه حق.

وعموماً فإن تلك القرارات التي تعتبر ملزمة من قبل المجتمع الدولي أصبح هذا المجتمع عاجز عن تنفيذ قراراته بسبب ميول الدول التي تحظى بعضوية مجلس الأمن الدولي إلى الجانب الإسرائيلي الذي يتعنث أو بالأحرى لم يكترث بتلك القرارات الدولية باعتباره معفى من العقوبات الدولية وبالتالي ترتكب إسرائيل المجازر الوحشية والإبادة الجماعية للبشر ولم يسلم من تلك الجرائم

حتى الحجر أو الشجر أمام أنظار العالم لم يوجه لها أي إدانة أو لوم على تلك الإجراءات القمعية اتجاه الشعب الفلسطيني.

اتفاقية كامب ديفيد

أما فيما يتعلق بالحلول والاتفاقيات السلمية فهي عديدة ويمكن التركيز على بعض منها وأهمها على الإطلاق هي اتفاقية كامب ديفيد التي أبرمت بين مصر وإسرائيل وأصبحت سبق فيما يسمى المصالحات العربية والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي منذ (1978) وتحول مصر نحو مسيرة السلام والذي أصبح خياراً لها ونبذ كافة أشكال التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات بينها.

كما أشارت الوثيقة الموقعة بين الطرفين إلى أنها تسترشد بالقاعدة التي تستند إلى القرارات الدولية حول التسوية السلمية للنزاع وخاصة قرار مجلس الآمن الدولي رقم (242) بكل أجزائه كما يرفق القراران المشار إليهما (242) و(338) وبهذه الاتفاقية خرجت.

مصر من المواجهة مع العدو الإسرائيلي كدولة من دول الطوق الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي وبالتالي خسرت المواجهة دور هام في تحرير الأراضي العربية المحتلة والشيء الغريب بعد مرور ثلاثون عاماً على تلك الاتفاقية أصبحت كل الدول العربية تخطو خطي مصر في إحلال العملية السلمية بدلاً من المواجهة العسكرية مع إسرائيل.

ولقد شملت الاتفاقية بنوداً فيما يسمى بالحكم الذاتي الفلسطيني ومن تلك البنود ما جاء بالفقرة الخاصة بالضفة الغربية وغزة على النحو التالي:

- تتفق مصر وإسرائيل على ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة بشأن الحكم الذاتي وهذا الأمر يتم برعاية كل من مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في مفاوضات خاصة بحل المشكلة الفلسطينية وتعالج الوثيقة اللاجئين من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1967م (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 6) ولم تذكر اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا من أراضيهم عام 1948م وما بعدها.

وقد أكدت الوثيقة في هذا الأمر على تشكيل لجنة مهمتها معالجة المهجرين من الضفة وغزة، غير أن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني وكذلك العرب رفضت الاتفاقية جملة وتفصيلاً باعتبار معاهدة إذعان للعدو وتفريط في الحقوق العربية واتخذت الجامعة العربية مقاطعة كاملة لمصر ونقل مقر الجامعة إلى تونس باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية بإمتياز وهي جوهر الصراع مع العدو الإسرائيلي وأن أبناء الأمة العربية وأقطارها جميعاً معنيون بها

وملزمون بالنضال من أجلها وتقديم كافة التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها. وأن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها،

فالصراع مع العدو الصهيوني يتعدى إطار الصراع ضد الأقطار التي احتلت أراضيها في عام 1967 بل إلى الأمة العربية كلها، كما يشكله العدو الصهيوني من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الأمة العربية كلها وعلى مصالحها القومية والجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها، الأمر الذي يحمل كل أقطار الأمة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بما تملكه من إمكانيات.

وهذا ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي في بغداد حول اتفاقية كامب ديفيد ونلاحظ رفض عربي لتلك المعاهدة باعتبارها نوعاً من التفرد بالقضية الأساسية والتي تهم كل عربي ويجب الإجماع العربي حولها لأنها قضية عربية مصيرية.

- اتفاقية أوسلو

جاءت اتفاقية أوسلو بعد سلسلة من المؤتمرات الدولية واتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمرها الذي انعقد خلال عام 1988م قراراً بقيام الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967 المحتلة وهذا القرار كان تمهيدي لإجراء المفاوضات المباشرة مع إسرائيل فقد افتتح مؤتمر سلام الشرق الأوسط في مدريد يوم 1991/10/30م وجاء بعد حرب الخليج وطي صفحة الحرب الباردة وكذلك جاء بعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية تصورها لنظام عالمي جديد وتباشر فيه إرساء قواعده عملياً باعتبارها دولة ذات نظام القطب الواحد وتمتلك القوى العظمى الوحيدة لقيادة العالم ومن خلاله يمارس القطب الأوحد باسم القانون الدولي والشرعية الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة، وهو نظام يحرص فيه هذا القطب الواحد على عدم الخضوع لسلطان الأمم المتحدة في الوقت الذي يعمل فيه تحت اعتماده معيارين، وتشير دلائل كثيرة إلى أن النظام العالمي في مرحلته الجديدة مضطر إلى إعطاء "الأنظمة الإقليمية دوراً كبيراً فيه كما أنه يفسح مجالاً أمام الدائرة العربية الإسلامية للتحرك الفاعل حتى يسهم أمامهم بنصيب فعال في النظام العالمي وهو يتطلب من هذه الدوائر العمل الجاد لإفشال محاولات القاعدة الاستعمارية الإسرائيلية في أن تكون ضمن النظام الإقليمي بالمنطقة (الدجاني، 1994، 66) ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي في تلك السنة لانعقاد مؤتمر السلام أدى إلى فقد العرب موقفاً داعماً للقضايا العربية وربحت إسرائيل من هذا الانهيار باعتبار أن أمريكا مؤيداً دائم للمصالح الإسرائيلية وهذا يرتب على الموقف الأمريكي الانفراد

بموضوع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بما يخدم مصالحه وأغراضه السياسية والاقتصادية والجغرافية وإدارة المفاوضات بما يضمن أمن إسرائيل ووجودها على أرض فلسطين وعدم فرض حلول لا تقبلها إسرائيل.

ورغم كل الاعتبارات المذكورة خرج اتفاق أوسلو إلى العلن في يوم 1993/9/13 م تحت ما سمي "إعلان المبادئ" أو اتفاق واشنطن أو اتفاق غزة– أريحا أولاً بعد أن مهد له إعلان الاعتراف المتبادل في التاسع من الشهر المذكور، وجاء هذا الإعلان بعد محادثات

سرية جمعت كل من الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو من أجل إنهاء حالة العداوة بين الطرفين الذي دام أكثر من نصف قرن وتبدأ مسيرة التسوية عهداً جديداً بالتعايش السلمي وانبلاج عصر من التفاهم والتنمية والرفاه المشترك كما أعلن الجانبان.

واتفاق غزة– أريحا أولاً هو تطبيق للقرار الصادر عن الأمم المتحدة ذات رقم (181) فقد نص هذا المشروع على إقامة دولة عربية في فلسطين مجاورة للدولة اليهودية فيها ، وأعطى الدول العربية قرابة نصف أرض فلسطين ولكن المفاجأة الكبرى هو أن مشروع الاتفاق في أحسن الظروف والاحتمالات سوف لن يعطي الفلسطينيين أكثر من الخمس هذا على مستوى الأرض، أما على مستوى الدولة فكل شيء في الأساسيات انتقالي وكل شيء مؤجل، وما هو باليد لا يعد حكماً ذاتياً محدوداً في مجالات بعينها وفي مساحة من فلسطين لا تتجاوز الأربعمائة كيلومتراً مربعاً هي مساحة غزة وما أعطى من منطقة أريحا. وإلى ذلك فالاتفاق هو أدنى حتى من الحقوق التي يعطيها القراران (242) و(338) للشعب الفلسطيني، فأحكامها تقضي بأن يكون للفلسطينيين بعد حلولهم محل الأردن ومصر كل ما احتل من أجزاء فلسطين في حرب (1967) فيما الاتفاق استثنى شرق القدس من الأراضي الداخلة في الولايات الفلسطينية مرجئاً البث بمصيرها إلى آخر مرحلة من مراحل التفاوض بين الجانبين،مثلما هو شأن مصير المستوطنات واللاجئين والحدود وقبل هذا وذاك تقرير المصير النهائي، وما يتم تسليمه من الأرض والحقوق لا يكون فوراً أو دون قيد أو شرط، وإنما عبر تفاوض على كل حجر وكل شجر وكل ذرة من حقوق البشر، فكيف ساغ أن يصل تراجع منظمة التحرير إلى هذا الحد.

لقد كان على المنظمة أن تطوي مسافة جديدة أخرى من التنازلات وهي في أوسلو لقاء قبول إسرائيل بالتفاوض واعتماد التسوية معها إذ تبدي ان ما طوى من مسافات في هذا السبيل قبل أوسلو لم يكن كافياً، وهي إذ لم تفعل ذلك ورفضت القبول بالتنازلات الجديدة وعادت عن التنازلات السابقة، ستجد حكومة في إسرائيل مهيأة للعودة إلى من كان يحكم ما تبقى من فلسطين قبل حرب (1967) ففي ذلك النجاة لها من إقامة كيان دولي ثالث بين البحر والنهر والخلاص من كل

المتاعب والمشكلات الناشئة من إقامة هذا الكيان على يد منظمة التحرير، إذ سيستطيع الأردن عندئذٍ استيعاب الفلسطينيين في دولته القائمة وحل مشكلاتهم مع إسرائيل دون الحاجة إلى دولة ما فتئت إسرائيل تعترض عليها وتقاومها بكل وسيلة وسبيل (الجلبي، حسيني، 27–28).

وبذلك ترى إسرائيل أن هذا الاتفاق مجرد اتفاق مبادئ ولا يرتقى إلى مثابة اتفاق وبالتالي أصبحت تعول على عامل الزمن في الاستيلاء على الأراضي العربية ما قبل التفاوض وفرض أمر واقع على الأرض، وخصوصاً في القدس الشرقية والضفة الغربية خلال سنوات ما يسمى بالتفاوض العقيم وأخذ المفاوض الفلسطيني ينجر دون وضع قيود وخطوط غير قابلة للتفاوض والنقاش بل أصبح الموقف التفاوضي الفلسطيني ضعيفاً جداً عندما حدد لنفسه مسار التفاوض هو المسار الوحيد وفي الوقت نفسه أيضاً عندما صدق الوعود الدولية التي تساند إسرائيل وتضمن أمنها وهي التي خلقتها على الأرض وتمدها بالسلاح وبالمال والتدخل العسكري عند الضرورة فكيف تتحول إلى قوى تخلق السلام وتنتصر للطرف الضعيف وتنحاز إلى الملايين المشردين والمهجرين قسراً من وطنهم وأرضهم فلسطين بل تراجعت عن كافة التعهدات والوعود التي تعهدت بها للطرف الفلسطيني وتراجع أيضاً الدور العربي والإسلامي اتجاه أخوتهم الفلسطينيين في هذه المحنة بل جعلوا من الصراع الدائرين بين طرف فلسطيني وأخر إسرائيلي.

بعدما كان يسمى الصراع العربي الإسرائيلي وبهذه المعطيات أصبح الجانب الفلسطيني الأضعف في هذه المعادلة ومما زاد "الطين بلة" هو الانقسام الفلسطيني وعدم الاتفاق على رؤية فلسطينية موحدة للعمل النضالي الفلسطيني من كافة التيارات الفلسطينية ونتج عن هذا أيضاً غياب القيادة الفلسطينية التاريخية المتمثلة في استشهاد ياسر عرفات الذي عرف بالأب التاريخي للثورة الفلسطينية والحاضن لكل الأطراف فغيابه تسبب في تشرذم الطرف الفلسطيني والاختلاف في الرؤى والأهداف مما أدى إلى فئة معينة فلسطينية بإدارة المفاوضات وبالضغط الدولي دون أن تستند إلى شعبية فلسطينية مطلقة تساند الطرف الفلسطيني وأصبح بالتالي هذا المفاوض دون غطاء شعبي أو رسمي

من الفصائل الفلسطينية المختلفة، وهو الذي يخوض في مسائل هامة تخص كل فلسطيني سواء في الداخل أو في الشتات، ومن أهم هذه المسائل اللاجئين والقدس الشريف والحدود المقترحة وخاصة الحدود التي حددها القرار الدولي (242) وهى الأراضي التي احتلت عام (1967) وأن التنازل على هذه الحقوق يعتبر خيانة عظمى من أي فلسطيني يفرط في تلك الحقوق وفي حقيقة الأمر أن التفريط في فلسطين التاريخية هي خيانة في حد ذاتها بل فلسطين هي من البحر إلى النهر وأن مئات الآلاف من الشهداء الذين استشهدوا من أجل فلسطين ما قبل (1948) من أجل

إعادة الأراضي المغتصبة إلى أهلها ما يزيد عن خمسة ملايين قد تم تهجيرهم بالقوة من وطنهم من قبل العصابات الصهيونية إلى أين يتم عودتهم وهل تسمح سلطات الاحتلال بالعودة إلى أرضهم أو التنازل عن هذا الحق .

وبالتالي ما يجري من تفاوض هو نوعاً من العبث الذي يفرط في الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

رابعاً: المبادرات السلمية ما بعد أوسلو والحق الفلسطيني

فالحق كلمة تعني الشيء المكتسب الذي يجب أن يملكه المرء دون انتقاص أو تأويل في كيفية الحصول عليه، ومن هذا المنطق يمكن تحليل بعض الوثائق الدالة على الحق الفلسطيني في تقرير المصير.

وبالرغم من تلك الوثائق المعلنة والواضحة من جانب المجتمع الدولي واعترافه بهذه الحقوق الشرعية ومع ذلك نجده عديم الاكتثار والإحجام عن تنفيذها مما يعطي الانطباع بأنه غير جدي نحو حل المسألة الفلسطينية وإعادة الحقوق الشرعية لأهلها. فأصبحت تلك الوثائق والمبادرات تتولى منذ إعلان الدولة الإسرائيلية في عام (1948) والتي كانت تركز على خط الهدنة في عام (1947) والأراضي العربية المحتلة في عام (1967) ولم تتحدث تلك الوثائق والمبادرات عن الحقوق الشرعية في فلسطين التاريخية بل أرجت كل الحلول المقترحة في هذه الوثائق التي تضمنتها القرارات الدولية إلى التفاوض ولم تكن حاسمة في قراراتها وتلك القرارات لقد تمت الإشارة إليها فيما سبق.

- مبادرة السلام العربية

جاءت تلك المبادرة ضمن القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربي خلال قمة بيروت عام (2002) والتي سميت باسم مبادرة السلام العربية لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي وبمبادرة المملكة العربية السعودية وترتكز تلك المبادرة على القرارات الدولية رقم 242 و 338 الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والرقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بشأن اللاجئين الفلسطينيين.

ومن ضمن بنود تلك المبادرة أنها تركز على الجانب الإسرائيلي والعربي وتحث الجانب الإسرائيلي على الانسحاب إلى الخط الرابع من يونيو عام 1967 والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين وقبول دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.

فيما يترتب على الجانب العربي القبول بالسلام وإنهاء الصراع مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل ودعوة الإسرائيليين إلى اغتنام فرصة السلام التي يطلبها العرب من أجل العيش في سلام.

وبالرغم من هذه المبادرة العربية فإن الجانب الإسرائيلي رفض المبادرة باعتبارها تؤدي إلى إنهاء الكيان الإسرائيلي وتشكل خطراً عليه وبهذا تجاهلت الدعوة إلى السلام وذلك لمحاربة ما يسمى بالإرهاب التي تعتبر حماس هي أحد أركانه وتشكل تلك الحركة تهديداً خطيراً لأمن إسرائيل ،وبهذا تعتبر تلك المبادرة قد مات في المهد.

وتوالت تلك المبادرات وجاءت هذه المرة استجابة لإسرائيل في إنهاء الوجود المسلح والمقاوم من قبل الشعب الفلسطيني فجاءت خطة بوش بشأن الرؤية الأمريكية للتسوية والتي

عرفت باسم "خارطة الطريق" والتي تبنت وجهة النظر الإسرائيلية وركزت على الجانب الأمني وأكثر من الجانب السياسي، التي أجلت البحث فيه حتى بروز قيادة جديدة قادرة على وضع ترتيب أمنية مع إسرائيل.

فقد كان الموقف الإسرائيلي يميل نحو القبول مع تحفظ على بنودها وأفردت ستة عشر تحفظاً على تلك المبادرة بما يفرغها من محتواها. وتلك المبادرات جاءت على خلفية فشل اتفاقيات أوسلو في الحل النهائي لهذا الصراع وأصبحت السلطة الفلسطينية تلهث وراء أي حل وتقوم بالتنازل تلو التنازل مقابل أي اتفاق ترضى عليه إسرائيل لأنهم وضعوا السلام خيار استراتيجي لهم وكذلك العرب دون وضع خيارات أخرى تضغط على الجانب الإسرائيلي وبالتالي فرط المفاوض الفلسطيني حتى في الحقوق الشرعية والخطوط الحمر مثل قضية القدس واللاجئين وتلك القضايا هي جوهر الصراع بالإضافة إلى تطويق الضفة الغربية بالاستيطان الإسرائيلي فأصبح التفاوض مستحيل مع الجانب الإسرائيلي مع تلك الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل على الأرض.

وقد شهدت عام (2011) المبادرة الفلسطينية بتقدم الطلب الفلسطيني إلى الأمم المتحدة بشأن قبول عضوية دولة فلسطين كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وكان ذلك الخطاب الشهير لرئيس السلطة الفلسطينية يوم (2011/9/23) عندما ناشد العالم كافة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على منبر الأمم المتحدة وتحديداً ضمن فعاليات الجمعية العامة السنوية. وقد تم تحويل الطلب الفلسطيني وفق ميثاق الأمم المتحدة ومن حيث الاختصاص إلى مجلس الأمن الدولي.

ولكن الرفض الأمريكي كان جاهزاً في عدم مناقشة الطلب مما وضع عراقيل ومعوقات كانت سبباً مباشراً وراء عدم الحصول على الأصوات الكافية واللازمة لإقرار هذا الموضوع في مجلس

الأمن، بينما اشترطت أمريكا إحياء فكرة المفاوضات المباشرة مع الجانب الإسرائيلي حتى يتم التوافق بين الطرفين وكلفت اللجنة الرباعية المعنية بهذا الملف، لمواصلة الجهود، وبرزت وجهة نظر الطرف الإسرائيلي يجب دخول المفاوضات دون شروط مسبقة بينما الجانب الفلسطيني يطالب بإيقاف الاستيطان والاعتراف بحدود عام (1967) والقدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية وبعد العديد من المحاولات الفلسطينية والعربية حول انضمام فلسطينيين إلى المجموعة الدولية وبعد فشل المحاولة الأولى فقدمت السلطة الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإنظمام إليها كدولة عضو غير كاملة العضوية وكان يوم 2012/11/30 تاريخي بالنسبة للقضية الفلسطينية عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحد ة على قرار تغيير صفة فلسطينيين من مراقب إلى دولة غير كاملة العضوية في المنظمة الدولية وقد بلغ الموافقون على القرار (138) دولة وامتناع (41) دولة على تصويت فيما صوتت (9) ضد القرار ولم تشارك (3) دول على التصويت والتحول في هذا القرار أن عدد الدول الأوربية أي تصويت بما يناسب القرار (17) دولة وهى الدول الأوربية ذات أهمية في الشأن الدولي مما يعتبر انتصاراً للحق الفلسطيني، والتأكد أيضاً على حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة قابلة للحياة وعودة اللاجئين وفقاً للقرار(194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتعتبر خطوة غير كافية ولكنها اختبار للنوايا الدولية في رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني والذي يرزح تحث الاحتلال الإسرائيلي قرابة ستة وستون عاماً ، في حين أن أن أمريكا دائماً تحث على التفاوض المباشر مع الطرف الإسرائيلي ولكن دون التوصل إلى حل سلمى يكفل للشعب الفلسطيني من خلاله حق تقرير المصير .

ومع أن بداية التفاوض تجاوزت أكثر من عشرين عاماً فإن هذه المدة تعتبر كافية لوضع الحلول المناسبة لكل القضايا المتنازع عليها إلا أن الجدية لدى الكيان الإسرائيلي في الحل السلمي، غير متوفرة ولا يوجد طرف من الأطراف الدولية جاد وقادر على فرض الحل السلمي أو ترك القانون الدولي ينفذ على الكيان الإسرائيلي أسوة بالدول الأخرى التابعة لمنظومة الدولية.

وبالرغم من اعتراف أكثر من مائة وخمس عشرة دولة عضواً في الأمم المتحدة، لأنها غير قادرة على أيجاد أي حل سلمى دون موافقة الدول الكبرى صاحبة الفيتو في مجلس الأمن، وبهذا تكون الأمم المتحدة مقيدة التصرف إزاء القضايا الدولية.

وبالتالي ظهرت الحاجة إلى بناء عالم متوازن تكون الدول على قدر المساواة لاتخاذ القرارات التي تخدم البشرية في كافة النواحي الحياتية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها دون تفرقة أو تميز.

الخاتمة

بعد استعراض هذا البحث عن تطور القضية الفلسطينية وبشكل موجز والذي تناول جانب واحد وهو المسيرة السلمية و الحلول المقترحة والقرارات الدولية بشأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بالإضافة إلي الانتفاضات الشعبية التي جاءت مع بدايات الاحتلال الإسرائيلي وعلى الأخص الانتفاضات الكبرى التي شهدتها الأراضي الفلسطينية مما أثر على مسار القضية وجنوح إسرائيل إلى المراوغة السياسية في إضاعة الوقت و السيطرة على الأرض وتهويد القدس الشريف حتى يمكنها من خلق أمر واقع .

لقد بدأ البحث بعدة فرضيات حول الموقف الدولي، وفيما يسمى بالمسيرة السلمية والموقف العربي أيضاً من مسألة القضية المركزية للعرب جمعياً.

و للإجابة عن تلك الفرضيات نورد ما يلي :-

1- إن التفاوض مع المحتل الذي يعتبر المصدر الرئيسي لمجمل الأخطار في المنطقة ويهدد الأمن القومي العربي، والتطبيع معه يعتبر نوعاً من الاستسلام وخيانة عظمى للشهداء و المناضلين الذين دافعوا عن هذه القضية القومية.
2- إن قرار السلام لا يملكه الملوك والأمراء والرؤساء والعرب مهما كانت قيمتهم الاجتماعية، بل يرجع هذا الأمر إلى استفتاء عام من قبل الجماهير العربية والتي هي صاحبة القرار.
3- لا يتم التعويل على المجتمع الدولي في إرجاع الحقوق المغتصبة فان هذا المجتمع منحاز بالكامل نحو إسرائيل وأكثر من ذلك وهو ضامن لأمن إسرائيل في المنطقة فنجده لم يقم بتنفيذ قراراته والتي تلبي الحد الأدنى من التطلعات العربية فأحبط العديد من القرارات التي توجه الإدانة للكيان الإسرائيلي على عدوانه على الأمة العربية.
4- إن كافة الاتفاقيات السلمية من كامب ديفيد مرورا "بأوسلو" ووادي عربة وغيرها من الاتفاقيات الأخرى التي تم توقيعها مع الجانب الإسرائيلي، إن تلك الاتفاقيات وبعد مرور فترة من الزمن تزيد عن ثلاثون سنة لم تحقق السلام المنشود، فهي منحت إسرائيل فرصة من الزمن في بسط سيطرتها على الأرض، وخصوصا في البناء والاستيطان ،وبالرغم من التنازلات الكبرى التي قدمها العرب من أجل الحصول على السلام المستحيل.
5- إن الانتفاضات الشعبية للشعب الفلسطيني هي التي جعلت العدو الإسرائيلي يلهث نحو التفاوض لا للسلام بفرض تهدئة الأجواء لكي يقوم بتنفيذ أفكاره الصهيونية حتى يتمكن من ابتلاع الأراضي وتهجير أهلها من فلسطين.

6- ندعو العرب إلى عدم الهرولة نحو الكيان الإسرائيلي لان تلك الهرولة غير مجدية بل العودة إلى مقررات الخرطوم بعد النكسة عام (1967) و التي تنص على الآتي:

(لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف بالكيان الإسرائيلي).

وبالتالي فان كافة الصيغ المقترحة من اتفاقيات ومبادرات وحتى القرارات الدولية لا تلبي المطالب العربية العادلة لتحقيق الحقوق المشروعة وبهذا وحسب الواقع فالكيان الإسرائيلي لا يعرف إلا لغة واحدة وهي لغة القوة والتي تجبره على الرضوخ والإقرار بحق تقرير مصير الفلسطينيين، وإن تحقيق هذا الأمر لا يأتي إلا بالتضامن العربي حول هذه القضية المركزية من جديد باعتبارها القضية الأساسية في التوجهات العربية وعلى كافة المستويات عندها يشعر الكيان الإسرائيلي بالخطر ويكون جاداً في التفاوض والسلام.

وختاماً يجب على العرب إيقاف هذا التفاوض العبثي الذي لا يخدم القضية العربية بل هو تفريط في الحق العربي بدون ثمن.

قائمة المراجع :

1- إبراهيم إسماعيل كاخيا: الانتفاضة والأمن القومي العربي، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد الخامس مارس 2001 م، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق

2- احمد نورى النعيمي: **اثر الإقليمية اليهودية، فى سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، مطبعة جامعة بغداد، 1982 م،.

3- احمد البرقاوى: الانتفاضة الفلسطينية مقال فى المعنى، قضايا إستراتيجية العدد الخامس، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية 2001م، دمشق.

4- احمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري فى فلسطين**، دار المستقبل العربي، القاهرة (1994)،.

5- حسن الجلبي، د. عدنان السيد حسين: **سلم أوسلو**، الدولة –القضية – الشرق أوسطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت،.

6- تريز حداد: **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية (1947- 1988)** الطبعة الثانية (1985).

7- سهيل حسين الفتلاوى: **الصهيونية حركة استعمارية واستيطانية توسعية**، مطبعة عصام، بغداد 1990 م.

8- عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مصر 1517-1952، القضية الفلسطينية – دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980 م ص 584.

9- عادل محمود رياض: **الفكر الإسرائيلي فى صدور الدولة**، دار النهضة العربية بيروت 1989

10- عبد الوهاب الكيالى: **الموجز فى تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العامة للدراسات والنشر بيروت 1971 م،

11- عدنان السيد حسين، د.أنيس صايغ: **الانتفاضة وتقرير المصير**، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م،.

12- كريم السيد كنبار، د. محمد السوداني أغنية: **الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية** ، منشورات الأكاديمية طرابلس للطباعة والنشر . الطبعة الأولى (2006) .

13- مسعود ظاهر: **مجابهة الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للمشرق العربي**، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية الطبعة الأولى، 1989م،

14- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي**، الطبعة الأولى، بيروت.

15- محمد مصباح حمدان: **الاستعمار والصهيونية العالمية**، المكتبة العصرية، بيروت 1967 م،.